

لجنة تيزنيت للدفاع عن الحريات

تيزنيت في 25 يناير 2021

بيان

إن لجنة تيزنيت للدفاع عن الحريات، بكل مكوناتها من فعاليات إعلامية وحقوقية وسياسية ونقابية ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، والمجتمعة يوم 11 يناير 2021، على إثر تداولها حول الراهن الحقوقي بمدينة تيزنيت - مركز الإقليم - ووقوفها على حجم التراجعات والنكوص الذي تعرفه تيزنيت نتيجة الهجمة الشرسة للسلطات بمختلف مستوياتها - وفي مقدمتها باثنا المدينة - على مجموعة من النشطاء الإعلاميين والفيديوكيين، بأساليب التهديد والمضايقات، وتوجيه اتهامات مجانية وكيدية ضدهم بكونهم يحرضون على الاحتجاج والتظاهر، و تاجيج احتجاجات ساكنة بعض الجماعات وضحايا مختلف التجاوزات والممارسات الظالمة وغير القانونية، حيث أدانت محكمة تيزنيت منذ بداية الحملة ، أزيد من ستة نشطاء ، البعض منهم أدين بالسجن النافذ والغرامات بناء على ملفات كيدية.

هذا التصييق الممنهج يهدف إلى تكميم الأفواه وقمع النشاط الإعلامي والنقاش العمومي الذي تفتحه وتذكيه هذه الفعاليات المحلية حول ملفات تنموية واجتماعية وحقوقية عجزت السلطات على تدبيرها بما يفرضه عليها القانون والاختصاص، مما ينم عن جهل العقلية السلطوية بأدوار الفاعل الإعلامي والمدني وكل مؤسسات الوساطة الاجتماعية.

ووقفت اللجنة في تقييمها على أن هذه الهجمة الممنهجة على الحريات بالإقليم من طرف السلطات التي يفترض فيها حمايتها، جاءت بعد إثارة المنابر الإعلامية المحلية ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي لملفات مزعجة لبعض الدوائر النافذة بالإقليم، ومحرجة للسلطات ومسؤوليها، من قبيل:

- استمرار هجمات قطعان مواشي، وإبل الرعاة الرحل على حقول وبساتين ودواوير أهالي الجماعات القروية، وإتلاف مزارعهم ومحاصيلها ، ضدا على مقتضيات قانون الرعي ، وما واكبها من أفعال يجرمها القانون، وذلك تحت أعين السلطات الإدارية ومصالح الضابطة القضائية، و النيابة العامة وعامل الإقليم و رئيس اللجنة الإقليمية لتدبير المراعي والمنتخبين وعلى رأسهم المجلس الإقليمي . مما أثبت عجز كل هؤلاء على فرض احترام وتطبيق القانون.

• تنامي نشاط شبكات تهريب المواد المدعمة للأقاليم الجنوبية للمملكة (المحروقات والمواد الغذائية) عبر تراب الإقليم، وتحويل هذا الأخير إلى ملاذ مفضل لهذه الشبكات لتنظيم عملياتها.

• استمرار معاناة ضحايا مافيا العقارات بالإقليم، والتي انثرت ملكياتها بوثائق مزورة وبشهادات شهود الزور بنيت عليها أحكام غير منصفة وجائرة. واستمرار بعض أباطرة هذه المافيات طليقا رغم الأحكام بالإدانة الصادرة في حقه.

• التدليس على ساكنة أدرار بالإقليم، من طرف بعض العرابين المحليين للمندوبية السامية للمياه والغابات وتحت غطاء حزبي، وتسويق مشروع كاذب لساكنة المنطقة "ظاهرة مصلحة وباطنه سم في الدم"، غايته الالتفاف على الحقوق التاريخية والطبيعية للقبائل الأصلية في أرض الأجداد والآباء، والاستدراج للاعتراف الضمني بصفة الملك الغابوي لهذه الأراضي.

• تكاثر ملفات ضحايا السكن الاجتماعي بمختلف مشاريعه بالإقليم، وظهور حجم معاناة هؤلاء الضحايا مع الشركات المتعهددة والمتعاقد معها رغم الوفاء بجميع الالتزامات التعاقدية، وبدئ بعض هؤلاء في التنظيم والاحتجاج أمام مقر العمالة، ومطالبتهم بحقهم في تسلم عقاراتهم كاملة المواصفات والتجهيزات المتعاقد عليها.

• مواكبة المنابر الإعلامية ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي لأشغال المجالس الترابية بالنقد والنقاش العمومي وفضح عجز الكثير منها على النهوض بانتظارات المواطنين التتموية، ومع ذلك تتواطأ السلطات موضوعيا بصمتها مع المجالس ضد مصالح الساكنة والإقليم.

• دعوة واستدعاء السلطات المحلية (باشا مدينة تيزنيت نموذجا) بمكالمات هاتفية لمجموعة من الفاعلين الفيسبوكيين ومسيري مواقع إلكترونية محلية، لتبليغهم بأوامر إدارية مباشرة إجراءات قضائية (حجب الصفات الفيسبوكية والمواقع الإلكترونية) ضدا على مقتضيات القانون والمساطر القضائية، وذلك بهدف التهيب والابتزاز. كما استدعت مصالح الضابطة القضائية مجموعة من هؤلاء للاستماع إليهم حول حيثيات منشورات لهم وتفاعلات منهم مع ما سلف ذكره من ملفات ساخنة بالإقليم. وحسب تصريحات لبعض المعنيين فقد تم التلويح لهم بالمتابعة القضائية والإغلاق التعسفي لمنبره الإعلامي أو الصفحة الفيسبوكية في حال عدم الامتثال الطوعي منهم بالإغلاق والحجب لتلك المنابر والصفحات.

ولجنة تيزنيت للدفاع عن الحريات إذ تعرض هذه الخلاصات أمام الرأي العام الإعلامي والحقوقى والسياسي والنقابي، وكذا للسلطات المعنية، فإنها تعلن:

1. التضامن مع كل ضحايا التراجعات الحقوقية ببلادنا ومعتقلي الرأي، وفي مقدمتهم معتقلي الريف وتوفيق بوشرين وسليمان الريسوني وعمر الراضي والمعطي منجب.
2. تستنكر وتشجب التوجه التحكيمي الذي ينهجه رجال السلطة بالإقليم في مواجهة ممارسة المواطنين لحرياتهم الأساسية والدستورية، وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير، والحق في استعمال وسائل ممارسة هذا الحق من وسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الإعلامية.
3. تدين استهداف النشطاء الشباب في الحركة الاجتماعية المحلية في مورد رزقهم وخصوصا المعطلين منهم، وانتهاج أسلوب انتقام جماعي بحرمانهم من الاستفادة من محلات تجارية إسوة بباقي الباعة الجائلين، ومقايسة استفادتهم بتقديم اعتذار لبعض رجال السلطة، مما يدل ان ملفات اجتماعية يتم تدبيرها من طرف بعض رجال السلطة بكثير من الشخصية وتضخم ذات سلطوية لم تستوعب بعد مايجب ان تتحلى به الادارة الترايبية في تدبير الملفات الاجتماعية من ادماج مقاربة حقوقية في تدخلاتها وممارساتها، والترفع عن اعطاب أمراض سلطوية توجب الأزمات وتدفع بالاحتقان في المدينة .
4. تستغرب بشدة جرأة البعض على اختصاصات المؤسسة القضائية، وجرأته على استغلال اسم القضاء في التهيب والابتزاز للفاعلين الإعلاميين والنشطاء الفيسبوكيين.
5. تحمل عامل إقليم تيزنيت (باعتباره منسق المصالح الحكومية بالإقليم والرئيس التسلسلي لرجال السلطة المحلية بنفوذه الترايبية) كامل المسؤولية في تفاقم وضع التراجعات والتضييق على الحريات بالإقليم والناجمة عن أساليب عمل رجال السلطة وأجهزة الضابطة القضائية.
6. اعتزام مكونات اللجنة تنظيم أشكال احتجاجية سلمية مشروعة، للتعبير عن رفضها المبدئي لكل الممارسات المستفزة والمنتهكة للحريات وللحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين بصفة عامة، وللنشطاء الإعلاميين والفيسبوكيين بالخصوص.
7. تدعو كافة الفاعلين الإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والنقابيين - كل من موقعه ومجال اختصاصه - إلى التصدي لكل التجاوزات الماسة بحقوق الإنسان والهادفة إلى تكميم الأفواه وتقييد الحريات.

عن لجنة تيزنيت للدفاع عن الحريات